

فصاعدا استنادا حدهما الى الآخر مطلقا سواء كان خبريا او
انسيايا وخرج تقيده عن اهل اللغة فانهم يقولون
الكلام اسم لما يتكلم به من الحيوان كانه او غير مفيد وتفسير
الترادف بالاتحاد مفهوما يراى به فيما عني بالترادف وضع به
المتحدين ذاتا كالاشياء والناسخ فانها متحدان ذاتا مع عدم
الترادف فيهما عموم وخصوص مطلق فكل متحدين ذاتا ولا
عكس لغويا ونعني باللفظ ما يحس السكوت عليه اي المفيد
هو الذي يحس سكوت المتكلم عليه او السامع او سكوتهما
جميعا والافادة هنا يراى بها الافادة الاسنادية لا التقييدية
كقلام بن زيد وقيل ان الجملة اعم عند بعض نحاة من الكلام
عموما مطلقا اي لا من وجوب بل هو بحسب ما ورد استعمالها
فكل كلام جملة بمعنى كل ما صدق عليه الكلام صدق عليه
الجملة ولا ينعكس فلا يقال كل جملة كلاما بل كل ما صدق عليه
الرجوع الى تفسير الجملة ان اعتبرنا الافادة فيها ايضا فلا يتصور
العموم والخصوص فيها اصلا وان اعتبرنا التركيب فيها سواء
افادا ولم يفد قصور بالعموم والخصوص بلا شبهة فاداة
لانزع بينهم في الحقيقة اذ لا شاحة في الاصطلاح فكل جملة

تاما

بما لديهم فحينئذ كمن الجهر على الترادف واختاره ابو حنيفة وادلة
الفرقيين محلها التنب المطولة التي هي انهم يشترطون الافادة
فيه دونها اي دون الجملة فانها اعم لصدقها على ما يفيد
اولا يفيد فائدة يحس السكوت عليها كجملة الصلة وجملة
الشرط وجملة الخبر او نحوهم ومن ثم اي من هنا وهون
الجملة اعم والكلام اخص اي من اجل ذلك كان تعريف
احدهما ليس تعريفا للآخر وان تعريف الكلام على الافادة
الكلام لفظ مفيد مقصود لذاته وانما لم يتعرض للتركيب
لانه سدرج في اشتراط الافادة فانه ان لم يكن مركبا
لا يسمى كلاما والحلاف في اشتراط القصد مشهور بحكاية
ابو حيان في الارشاد وغيره وقال الاصملا يشترط قال
بعض المحققين ولو سلمنا اشتراطه فهو خارج من اشتراطهم
الافادة فانها تضمن القصد فكيف بها وان تعريف الجملة
بافرادها لفظا تركيب من المبتدأ والخبر زيد قائم والفعل
والفاعل تمام زيد وما كان مبتدأ احدهما ضربا للصواعق
الزيدان وكان زيدا قائما وضنته قائما والاولى تسمى اسمية
اي منسوبة للاسم وهي التي يكون صدرها اسما والمرا دبالص